دور نمو السكان وتوزيعهم في قوة الدولة
دراسة تطبيقية على الوطن العربي

أ.د. عباس فاضل السعدي
كلية الآداب – جامعة بغداد

تقف سياسة القوة للدولة عند حدود معينة بحيث توقف تحرك الأقوياء الطامعين ضدها ، مما يحول دون تعريض أمن الدولة للخطر ، وهذا المفهوم يشير الى أن سياسة القوة هي بمثابة سياسة الأمن(١) .

أما العناصر الجغرافية لقوة الدولة أو ضعفها ، فمهما أختلفت الآراء حولها، فإن هناك جملة عناصر مؤثرة في تلك القوة أهمها : الموقع الجغرافي والمساحة والشكل والمناخ والتضاريس والوضع الاقتصادي والسياسي ، فضلاً عن السكان من حيث عددهم وتوزيعهم وكثافتهم ومستواهم الثقافي والصحي ودرجة الوعي ومستوى المعيشة وتركيبهم النوعي والقومي ومقدار معنوياتهم وقيمهم .

ويبرز دور هذه العناصر في مدى قوة الوطن العربي من خلال موقعه الجغرافي ، إذ أن لهذا الموقع أهمية كبيرة في الستراتيجيات العالمية ، وهذا ما دفع (هوزكنز) Hoskins الى القول بأن التوجه السياسي لسكان هذه المنطقة مسألة لها تأثيرها في أسبقية السيطرة على العالم(٢).

وهذه الدراسة لا تتناول جميع تلك العناصر وأنما تركز على جانب من عنصر السكان والمتمثل بحجم السكان ونموهم وتوزيعهم فقط وتطبيقيا على الوطن العربي لكشف أنعكاساتها ، من حيث القوة أو الضعف ، على الأمن القومي العربي بسبب التأثير البالغ لتلك العناصر السكانية على الأمن المذكور .

والسُكان جمع ساكن وهو من يسكن المكان ، أي يقيم فيه . والمسكن والمسكنُ (الأول بفتح الكاف والثاني بكسرها) هو المنزل والبيت ، والسكْنُ هم أهل الدار (٣) . فالسكان إذاً هم المواطنون الذين يسكنون بقعة معينة من الأرض ،

ويطلق على العلم الذي يدرس السكان أسم "الديموغرافيا" أو "علم السكان" . ومن العلوم التي جعلت السكان شغلها الشاغل أيضاً "جغرافية السكان" .

والسكان هم ثروة الأمة البشرية ولا يمكن أن تقارن بثروتها الطبيعية . فلولا الناس ما جادت الأرض بخيراتها وما أنتشر فيها العمران وما قامت فيها حضارة . فالسكان هم اليد التي تعمر والتي تحرث الأرض وتدير المصانع . وهم العقول التي تفكر وتبدع ، وهم القوة التي تبطش وترد كيد العدو . فلا عجب إذا أن ينشأ من العلوم ما يجعل السكان شغله الشاغل ، يحسب حركتهم ويحلل تركيبهم ويحصي عددهم ويستخرج من النسب والمعدلات ما بعين السياسي والاقتصادي والاجتماعي – الذي يتعامل بمادة السكان – على فهم وتصور وحل مشكلاتهم(٤).

وتقاس مكانة السكان أيضاً بمقدار حيويتهم ونسبة العاملين فيهم . ليس هذا فحسب بل بعدد السنين التي يحتمل أن يعيشها هؤلاء العاملون ويضيفون خلالها مجهوداتهم الى الإنتاج العام في بلادهم . فإذا كان عدد العاملين قليلاً بالنسبة للسكان ، وإذا كان أمد الحياة أمامهم ضيقاً ، كأن يتخطفهم الموت وهم في ريعان الشباب أو في مقتبل العمر ، كان مجموع إنتاجهم للامة قليلاً . فطول أمد الحياة ومتوسط عمر الفرد فضلاً عن عدد السكان هو المعيار الصحيح لحيوية الأمة وإنتاجها(٥) .

وعلى أساس ما تقدم فإن حيوية الأمة تقاس بعدد سكانها وبمقدار ما يتميزون به من نشاط ، ويعبر عن هذا بأمد الحياة ، ومتوسط السن . وكل منهما يعبر عن الحالة الصحية العامة السائدة في الأمة .

وفيما يأتي أبرز ما تناولته هذه الدراسة من عناوين :

١ – حجم السكان ونموهم .

٢ – حجم السكان والنشاط الاقتصادي .

٣ – التحليل الاحصائي وقوة الوطن العربي .

٤ – توزيع السكان في الوطن العربي .

حجم السكان ونموهم

ينظر فريق من الباحثين الى عدد السكان ونموهم الى أنه يخلق منافسة متزايدة للحصول على مصادر الثروة في الدولة[٦] . في حين يتجه (راتزل) الى نقيض هذا الرأي ويرى بأن الأعداد الضخمة لشعب أية دولة قد تكون عائقياً لخلق قوة سياسية . فالدول ذات الكثافات السكانية العالية تواجه غالباً نوعين من المشكلات : مشكلة توفير الغذاء والضروريات الأخرى لسكانها ، ومشكلة حمايتهم من العدوان[٧] .

وعلى أساس هاتين الفكرتين يبرز لنا رأيان أحدهما يرى السكان بوصفهم مصدراً للقوة والإنتاج ، والثاني ينظر اليهم مستهلكين ولابد من إطعامهم . وهذان الرأيان غالباً ما يعملان الواحد عكس الآخر . فكثرة العدد قد تكون مفيدة بعدّها مصدراً متزايداً للقوة العاملة ، ولكن وجود عدد أكبر من السكان يعني في الوقت نفسه تنافساً اكثر للحصول على مصادر الثروة ، كما أن تزايد السكان قد يسبب انخفاضا في المستوى المعاشي بالنسبة لما يمكن بلوغه بعدد أقل منهم[٨].

الاتجاه الأول :

في ضوء ما تقدم يؤكد الاتجاه الأول ضرورة زيادة حجم السكان لأسباب تتعلق بالقوة السياسية الدولية أو لتوفير القوى البشرية لكشف وأستثمار أراضي جديدة[٩] . مما يعني أن لعدد السكان دور بارز في قياس قوة الدولة وتقرير نصرها أو فشلها في الحرب ، والمعسكر الأشتراكي قبل أنهياره كان من أنصار هذا الرأي . فقد صرح خروشوف ، زعيم الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٥٤ : ((كلما زاد سكاننا ، كلما زادت قوة قطرنا)) [١٠] . مما يعني أن لعدد السكان أهمية بالغة مؤثرة في قوة الدولة ، إذ أن عدد أفراد القوات المسلحة يتناسب طردياً مع عدد السكان . فكلما زاد عدد السكان ، زاد عدد القوات المسلحة وأن النسبة المقبولة في وقت السلم هي ١-٢% ، إلا أنها تصل وقت الحرب الى ١٠-٢٠% أو أكثر[١١] .

وقد أظهرت الحرب الكورية والفيتنامية والعراقية – الايرانية بشكل واضح الحاجة الى عدد كبير من قوات المشاة(*) . وهذا لا يوفره الا الحجم الكبير للسكان(١٢) .

أن المقارنة بين الدول (القوية ، المتوسطة القوة ، الصغيرة القوة) تقود الباحثين الى مناقشة دور عدد السكان في تحديد القوة . فالعدد الكبير للسكان يعد العامل الأكثر اهمية في تحديد قوة الدولة كما يراه أصحاب الرأي الأول(١٣) . فقد عُدّ حجم السكان من أهم عناصر القوة في المانيا قبل الحرب العالمية الثانية حيث كان عددهم يفوق سكان أية دولة أوربية بأستثناء الاتحاد السوفيتي السابق .

ويستشهد أصحاب هذا الرأي بالنتائج التي أنتهت اليها بعض معارك الحروب التي جرت في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر عندما أستطاع نابليون أن يحارب في منطقة شاسعة تمتد من أسبانيا الى موسكو ، وكان عدد سكان فرنسا في تلك الفترة يبلغ نحو ٢٤ مليون نسمة . كما يعزو الرئيس الفرنسي الراحل (ديغول) أسباب تفوق ألمانيا على فرنسا في الحرب العالمية الثانية الى الفارق في عدد السكان وعدّه أحد العوامل الأساسية في عدم صمود فرنسا أمام ألمانيا(١٤) .

والوطن العربي الذي بلغ عدد سكانه في عام ١٩٩٨ نحو ٢٧٠ مليون نسمة(١٥) . يكوّن الدولة الرابعة في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين والهند والولايات المتحدة . كما أن السكان يتزايدون بنسبة عالية تصل الى ٢,٨% خلال المدة ١٩٧٥-١٩٩٨ ، بحيث قدر عدد السكان أنه سيصبح في عام ٢٠١٥ بنحو ٣٦٥ مليون نسمة(١٦) . أن لهذا الثقل السكاني أهمية كبيرة في المعارك المصيرية للأمة العربية لاسيما في فلسطين وغيرها من المناطق المغتصبة وردع العدوان الخارجي ، كما أن له أهميته في التنمية الاقتصادية التي تحتاج الى اليد العاملة لبناء القاعدة المادية للمجتمع العربي الموحد(١٧) .

وعلى الرغم من أهمية حجم السكان ولكن التفوق العسكري لا يقوم على معايير عددية فقط . وقد أكد العرب القدامى هذه الحقيقة حينما أنتصروا على قوتي الفرس والروم . فلابد وأن تتكامل مع القوة العددية عوامل أخرى تتصل بصنع

القرار وإدارة المعركة وقوة الإيمان والصبر والقلب الجريء وغير ذلك من العوامل المعنوية .

كما أن حجم السكان ينبغي أن يرتبط بمدى تجانس عدد السكان ومعدلات نموهم مع حجم الموارد المتاحة ومعدلات النمو الأقتصادي ، فضلاً عن المستوى الصحي والتعليمي .

وقد يخلق العدد الكبير للسكان متاعب للدولة في شكل عبء كبير لتوفير الموارد الغذائية وفي حمايتهم من أي أعتداء خارجي . لذا فإن الكثافة العامة (أو الكلية) للسكان ليست بذي جدوى في هذا المجال ، إذ ينعدم الانسجام بين المساحة والسكان إذا أخذت الأقطار العربية كل منها على إنفراد . فمساحة القطر المصري تكون نحو ٧,١% من مساحة الوطن العربي . في حين يكوّن سكانه نحو ٢٣% من أجمالي سكان المنطقة العربية . وبينما تشغل ليبيا ١٢,٥% من مساحة الوطن العربي نجد سكانها لا يزيد عن ٢,١% من سكانه . وأنعكس ذلك على كثافة السكان العامة فيهما ، حيث بلغت ٥٩ نسمة / كم^{٢} في مصر و ٣ نسمة/كم^{٢} في ليبيا و ١٨,٤ نسمة/كم^{٢} في عموم الوطن العربي عام ١٩٩٥[١٨].

وبسبب عدم جدوى الكثافة العامة ينبغي الأعتماد على الكثافة الانتاجية وهي حاصل قسمة مجموع السكان على مساحة الأرض الصالحة للزراعة ، وتعد رافد يفيد في فهم العلاقة بين الأرض ومواردها . وقد بلغت هذه الكثافة في عموم الوطن العربي ١٩٢ نسمة/كم^{٢} ، وفي مصر ١٨٠٥ نسمة/كم^{٢} وليبيا ٢٤٤ نسمة/كم^{٢} عام ١٩٩٥[١٩] ، وبهذا فهي تختلف تمام الأختلاف عن الكثافة العامة .

حجم السكان والنشاط الاقتصادي :

أكد العديد من الباحثين أهمية حجم السكان في رفع مستوى النشاط الاقتصادي ، فعن طريق الأيدي العاملة يمكن أعمار الأرض واستغلال الموارد الطبيعية . وأن نشاط السوق المحلية لأية دولة يعتمد الى حد بعيد على عدد السكان ومستوى قوتهم الشرائية . فمن الصعب على الدولة القليلة السكان أن تطور أصنافاً معينة من الصناعات الثقيلة والستراتيجية[٢٠] . وعليه فكلما ارتفعت نسبة السكان

العاملين من مجموع سكان الدولة ، ارتفعت مرتبة القطر في قياس التقدم الاقتصادي والقوة العسكرية ، لأن القوة العاملة من السكان هي من مقومات الإنتاج الاقتصادي وإنتاج الذخائر والقوات المسلحة . فكلما ارتفع حجم السكان اتسعت فرص الإنتاج والتسويق على نطاق واسع . مما يعني توسعاً كبيراً في عملية الاستهلاك من خلال وجود سوق واسعة يمكن الاعتماد عليها في عملية التوسع الصناعي والإنتاجي . يتمخض عن ذلك أيضاً قلة تكاليف الإنتاج وانخفاض الأسعار ويوفر الفرصة المناسبة في تقسيم العمل وزيادة التخصص وتنوع أنماط الإنتاج . ولما كانت أعداد القوات المسلحة يختارون في ضمن أعمار معينة فإن وفرة السكان شرط لإنشاء جيش كبير له القدرة على تعويض ما قد يصيبه من خسائر . كما أن تدعيم أي نصر حربي يتطلب وجود قوة مهنية كافية مما لا يتوفر في حالة قلة عدد السكان[٢١] .

وللنشاط الاقتصادي في الوطن العربي خصائص معينة ، فيما يأتي أبرزها[٢٢]:

١ - الانخفاض الشديد لمعدلات النشاط الاقتصادي في الأقطار العربية ، فهو يتراوح ما بين ٢٢-٢٩% .

٢ - انخفاض كبير لمساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي ، فمثلاً تصل النسبة في الجزائر الى ٤% .

٣ - مما تقدم يتطلب تشجيع الإناث دخول سوق العمل ، بالعمل الجزئي والتقاعد المبكر ، وليكن ٥٠ سنة ، وعدم ربطه بالمدة الزمنية المطلوب قضائها في سوق العمل وكذلك حرية تنقل الأفراد بين الأقطار العربية وإلغاء تأشيرات الدخول .

وللوطن العربي من المجتمعات التي تشكو من قلة عدد السكان الفعالين اقتصادياً (٢٦% فقط من حجم السكان الكلي) . وتختلف هذه النسبة بين قطر وآخر على الرغم من زيادة نسبة السكان الفعالين في العقود الثلاثة الماضية . ونلاحظ بأن نسبة مساهمة المرأة ظلت تمثل نسبة أدنى من المجتمعات المتقدمة .

فقد أشرت إحصائية ١٩٨٦ بأن السويد قد سجلت نسبة قدرها ٤٤,٧% في حين سجلت تونس أعلى نسبة بين الأقطار العربية وقدرها ١١,٣%[٢٣] .

وتتحدد قابلية حجم السكان في زيادة التطور الاقتصادي العربي من خلال العمل على[٢٤] :

أ - خلق التوازن ما بين مستوى الأداء الاقتصادي وتطوير القدرات الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع .

ب - وضع ستراتيجية قومية للاستفادة من الطاقات البشرية العربية ولا يكون ذلك إلا من خلال التأكيد على أهمية التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي .

ج - يرى بعض الباحثين أن الزيادة السكانية تؤدي الى زيادة حجم المهارات والكفاءات داخل المجتمع والعكس صحيح .

الاتجاه الثاني :

دعا الاتجاه الثاني الى ضرورة إيقاف نمو السكان وتحجيم العدد لغرض الاحتفاظ بمستوى معيشي مرتفع . ومن أنصار هذا الرأي الباحث "روبرت هوب" الذي ربط عدد السكان بالمستوى التكنولوجي ، والتسلح بالقدرات العلمية . وذكر بأن القوة البشرية بحالتها العامة المجردة ليست سوى أهمية قليلة ، مهما كان عدد سكانها كبيراً . فمن دون صناعة متطورة وموارد طبيعية مناسبة ، فإن العدد الكبير للسكان يعد مصدر ضعف عسكري[٢٥] . مما يعني أن للتنمية وبكل أنواعها دور أساسي في تطوير الموارد الطبيعية .

وربط بعض الباحثين عدد السكان بطول أمد الحياة ومتوسط عمر الفرد حيث يعبر هذا عن مستوى الحالة الصحية السائدة في الأمة . ومن ثم فإن عدد السكان الذي يتمتع بطول أمد الحياة يعد المقياس السليم لحيوية الأمة وإنتاجها . وإذا تساوت ظروف الصحة العامة ومتوسط الأعمار يعد حينئذٍ عاملاً حاسماً في الحروب وفي الإنتاج حتى أن معظم الدول بدأت في رسم سياسة سكانية لها وذلك بعد أن قدرت هذه الحقيقة حق قدرها . وكان الفيصل المهم في هذه المسألة هو إيجاد توازن بين عدد السكان ومستواهم الصحي وبين الموارد الطبيعية[٢٦] .

وإذا أجتمع الحجم الأكبر والنوعية الأفضل للسكان يصبح مرادفاً للقوة والأمن الوطني . فالعلاقة بين السكان والأمن الوطني علاقة عضوية وثيقة في الماضي والحاضر . فلقد كان دور السكان واضحاً في الحرب ، وهم مصدر القوة والمنعة وكثرتهم في الجيوش يعد عامل حاسم في تقرير نتائج المعارك وفي الهيمنة . وهذا ما جعل القادة والمفكرين العسكريين يؤكدون أن التفوق العددي هو أهم مبادئ الحرب الأساسية[٢٧] .

ولعل عدم الاستقرار الذي يسود مناطق مختلفة من عالمنا المعاصر مرده اختلال التوازن السكاني الإقليمي ما بين الدول المتجاورة . وهذه الحقيقة عززت مضمون التفسير السياسي لأهمية زيادة السكان ، وفي تأكيد أن لحجم السكان ونوعيتهم وتركيبهم أهمية كبيرة ومؤثرة في الأمن القومي . لذلك تسعى الدول المتجاورة والمتصارعة إلى تصحيح اختلال التوازن السكاني الإقليمي بإجراءات زيادة (كم) السكان و (نوعهم) سواء في مجال القوة العسكرية أو الإنتاج الحربي ، أو الاقتصاد المدني[٢٨] .

وفي ضوء هذا التفسير ينظر الاتحاد السوفيتي السابق مثلاً بقلق الى العدد السكاني الهائل للصين . ومن نفس المنطلق صرحت (كولد مائير) بأن أكثر ما يثير قلقها ولادة طفل عربي والذي يمثل خطراً على أمن وسلامة دويلة اسرائيل . لذلك سعى الكيان الصهيوني الى تعويض الاختلال السكاني بين ما تمثله الأمة العربية من ثقل سكاني بالتطوير النوعي والتكثيف التكنولوجي في النشاط العسكري والاقتصادي ، بل أتجه اكثر من ذلك نحو زيادة الكم السكاني بشراء الأطفال من دول متعددة منها رومانيا وجنوب أفريقيا[٢٩] .

التحليل الإحصائي وقوة الوطن العربي

لغرض معرفة مدى قوة الوطن العربي (قوة الدولة) أختار أحد الباحثين (٤٠) مؤشراً (منها ١٨ مؤشراً لها صلة بالسكان) . وقد أستخدم في إيجاد المؤشرات التي تشترك بين أقطار الوطن العربي (مضافاً إليها إيران

وفلسطين المحتلة بعدّهما من دول الجوار) أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis[٣٠] . وهو من الأساليب الإحصائية متعددة المتغيرات يسعى للوصول الى حل خطي لمجموعة من تلك المتغيرات في عدد قليل من العوامل[٣١]. وهو بمثابة أداة تستخدم للكشف عن التركيب المكاني Spatial structure لارتباط المتغيرات لغرض بيان خصائصها من خلال المشاهدات (الوحدات المساحية) ووسيلة للكشف عن السلوك المكاني Behavior . مما يعني إمكانية الحصول على أنماط وأقاليم جغرافية تتميز بصفات معينة . فهو إذن يوفر وسيلة يتم عن طريقها تطوير نظرية ميدانية عامة للسلوك المكاني . كما يستخدم كأداة لاختبار صحة فرضيات البحث وتفسير حدوث الظاهرة وتباينها من منطقة لأخرى .

وقد أستخدم لأجراء هذا التحليل البرنامج الجاهز Statgraf وظهر من خلال استخدامه ان ١٥ مؤشراً من تلك المؤشرات المنوه عنها (منها ٨ مؤثرات لها صلة بالسكان) فسرت أكبر نسبة من التباين وهي التي تشكل الخطوط العامة لعناصر القوة المشتركة بين ١٨ قطراً تم اختيارها كأقطار قوية من تلك المجموعة من الدول . وأتضح وجود أربعة عوامل أساسية توضح العلاقة بين المتغيرات . ويمكن تصنيف عوامل القوة في ضمن ثلاث مجموعات هي[٣٣] :

١ - <u>مستوى الرفاهية والتنمية البشرية</u> : فسرت هذه المجموعة من عناصر القوة ٤٨% من التباين ، وأبرز مؤشراتها ثمانية نصفها مؤشرات لها صلة بالسكان مثل العمر المتوقع ، ومعدل القراءة والكتابة بين الكبار ، والعلماء والفنيون ، ودليل التنمية البشرية .

٢ - <u>القدرات العسكرية والبشرية</u> . فسرت هذه المجموعة من عناصر القوة ٢٠,٣% من التباين ولها ثلاثة مؤشرات منها مؤشرات لهما صلة بالسكان هما عدد السكان ونسبة القوات المسلحة من اجمالي السكان .

٣ - <u>العنصر السياسي والاقتصادي</u> . تضمن هذا العنصر مؤشرات متعددة منها مؤشران لهما صلة بالسكان هما نسبة النساء في القوى العاملة والنسبة

المئوية للقوى العاملة في الصناعة . وساهم هذا العنصر بنحو ١٠,٢% من التباين .

وفي ضوء التحليل الإحصائي المذكور اتضح أن زيادة قوة الوطن العربي تتطلب العمل على رفع المستوى الصحي والتعليمي والتقني للسكان ورفع مستوى الأداء الاقتصادي والاهتمام بالعنصر النسوي في العمل . فضلاً عن زيادة عدد السكان وتوزيعهم بطريقة أفضل ، حيث أن هذا العدد يساعد على رفع نسبة القوات المسلحة من أجمالي السكان . ولابد أيضاً من مواكبة التطور التقني في العالم في مختلف المجالات بما فيها المجال العسكري .

توزيع السكان في الوطن العربي :

أن نظرة فاحصة لخريطة توزيع السكان في الوطن العربي وكثافته توضح وجود قلب مقفر سكانياً ، بسبب امتداد الصحاري في معظم أنحائه ، بحيث لا تترك إلا الجهات الساحلية وبعض مناطق المطر الموسمي وأودية الأنهار بمثابة واحات سكانية متناثرة في الامتداد الصحراوي المذكور . وعلى هذا الأساس يمكن تفسير تجمع السكان في المنطقة الواقعة بين دائرتي عرض ٣٠ و ٣٧ درجة شمالاً[٣٤] . وتكّون هذه المنطقة نحو ١٧% من مساحة الوطن العربي[٣٥] .

ويعكس تجمع السكان في عدد محدود من الأماكن داخل حدود الوطن العربي، ارتفاع نسبة التركز السكاني فيه . فقد بلغت تلك النسبة (عام ١٩٩٠) نحو ٤٢,١ مما يعني إن التوزيع غير متساو (غير منتظم) ولا متوازن . ويشير معامل (جيني) إلي أن توزيع السكان بعيد عن المثالية بنسبة ٥٦,٤%[٣٦] .

والتوزيع السكاني الذي كان يميل الى الثبات قبل أكثر من أربعة عقود تحول الى ظاهرة ديناميكية تتميز بالتغير الدائم نتيجة لتعرض العلاقات بين المناطق الريفية والحضرية للخلل بسبب التغير الواسع الذي حدث في عناصر تلك العلاقات التي تشكل بنية هذا الإطار . كما حدث في منطقة الخليج العربي وأقطار أخرى بعد اكتشاف البترول فيها وزيادة فرص الاستثمار ومن ثم اتساع فرص

العمالة وما تبعها من نمو اقتصادي وجذب المزيد من الأيدي العاملة بأتجاهها[٣٧] . وكما حدث أيضاً في كبريات المدن العربية التي توسعت بعد هجرة سكان الأرياف اليها .

والتغير المشار إليه أدى الى خلل توزيعي لأنه ساعد على تفريغ الريف من سكانه خاصةً العناصر الشابه الطموحه التي تدفعها التطلعات لحياة أفضل في المدينة لهجر مواطنها (في الريف) وهي التي كان بمقدورها العمل على تنميته وتطويره . في حين أن تكدس السكان يثقل كاهلها بتكاليف من الخدمات وتوفير مجالات العمل والسكن وزيادة الازدحام ، وينتهي الأمر بتفاقم مشاكل البطالة والجنوح وانتشار العنف . الأمر الذي يستدعي علاجاً سريعاً لوقف هذا النزيف من جهة والتكدس من جهة أخرى ، وذلك بتقليل مركزية المدن الكبرى بتوزيع الاستثمارات الاقتصادية والمؤسسات المختلفة على عدد كبير من التجمعات العمرانية بالمدن الصغرى لأن تركز السكان في مكان واحد يعد خطراً على سلامة الدولة وأمنها[٣٨] .

وعلى أساس قدرة الأرض الإنتاجية بالإمكان تمييز أربعة أقاليم سكانية كثافية في الوطن العربي كما هي مدونه أدناه (أنظر الخريطة) .

١ – أقاليم مرتفعة الكثافة وتتمثل في دلتا نهر النيل في الوجه البحري ، وتعد من أعلى الكثافات في الوطن العربي ، وقد تزيد عن ١٥٠٠ نسمة/كم .

٢ – أقاليم متوسطة الكثافة تتمثل في الجهات الساحلية العربية التي تطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ووادي النيل في وسط وجنوب مصر ، فضلاً عن بعض جهات العراق والسودان وقد تصل الكثافة في بعض تلك المناطق الى ٢٥٠ نسمة/كم^{٢}.

٣ – أقاليم منخفضة الكثافة وتتمثل بهضبة الشطوط في المغرب العربي وسواحل ليبيا والقرن الأفريقي ومعظم أنحاء السودان الأوسط والجنوبي وأجزاء واسعة من العراق وبلاد الشام وغالبية سواحل الجزيرة العربية ، فضلاً عن مرتفعات اليمن والجهات المحيطة بالرياض .

٤ – أقاليم تكاد تكون خالية من السكان وهي التي تقل الكثافة فيها عن (٢) نسمة/كم^{٢} وتتمثل في الجهات الصحراوية التي تشغل الجزء الأعظم من الوطن العربي (الصحراء الأفريقية الكبرى وصحراء بلاد العرب وامتدادها في بادية الشام والعراق) .

ومما لاشك فيه أن الماء يعد من بين أهم ضوابط توزيع السكان في أقطار الوطن العربي ، إذ يتركز السكان بإحدى الحواشي الضيقة تاركين بقية مساحة القطر فراغاً أو شبه فراغ سكاني . وتتمشى الأقطار العربية في هذا التوزيع مع الصورة الكوكبية العامة على مستوى القارات ، حيث تزدحم بعض هوامشها بالسكان لظروف طبيعية مواتية بينما تتخلخل قلوبها لتطرف المناخ جفافاً أو رطوبةً[٣٩].

والى جانب الموارد المائية هنالك متغيرات أخرى كان لها تأثيرها الواضح في تفسير تباين توزيع السكان . وعلى أساس تحليل الانحدار متعدد الخطوات The Stepwise Regression أظهرت إحدى دراسات الباحث عن توزيع سكان الوطن العربي ، بعد تطبيق برنامج الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS أن حرفة الزراعة قد أسهمت بنسبة ٦٧% من التفسير المعطى لتباين توزيع السكان نظراً لأهمية هذه الحرفة في هذه المنطقة . في حين ساهمت الموارد المائية بنسبة ١٠% وهي مكملة لحرفة الزراعة . كما ساهم إنتاج النفط بنسبة ٧,٣% وطول السواحل البحرية بنسبة ٥,٤% وحرفة التجارة المكملة لها ٣,٦% من تباين توزيع السكان[٤٠] .

وما تقدم ذكره ، فضلاً عما كشفته مختلف الدراسات أتضح أن غالبية السكان يتركزون في مناطق قليلة تتصف بقلة مواردها مما يجعلهم يمثلون عبئاً كبيراً على الدولة . وعلى النقيض منها توجد مناطق ذات موارد كبيرة ولكنها تتصف بقلة سكانها مما يجعلها بأمس الحاجة للأيدي العاملة من أجل استثمار تلك الموارد . كما أن الحدود السياسية القطرية تمنع من انتقال الأيدي العاملة المذكورة

من المناطق الوفيرة السكان الى المناطق التي هي بأمس الحاجة اليها ، مما يمثل جانب ضعيف في الأمن الاقتصادي العربي[٤١] .

وفضلاً عما تقدم فإن مساحات شاسعة من الأقطار العربية تتصف بخلوها من السكان ، مما يمثل جانب ضعف في أمنها السكاني كما هو الحال في جنوب الأردن ، وشرقها مما يسهل السيطرة الصهيونية عليها والالتفاف حول القوات العربية المحيطة بفلسطين والاتجاه شمالاً نحو العاصمة عمّان أو شرقاً باتجاه العراق أو جنوباً باتجاه السعودية فيمنع إمداد القوات العربية المتجهة نحو فلسطين. كما تخلو الهضبة الغربية في العراق من السكان ، مما يسهّل الإنزال الجوي لقوات العدو فيها لتلتف حول القوات العراقية وليمنع الإمداد منها ويسهل الالتفاف حول الجهة الأردنية . بالإضافة الى إمكانية تهديدها لقلب العراق الاقتصادي (بغداد) . وما قيل عن المشرق العربي يمكن أن يقال عن المغرب العربي من حيث وجود مساحات صحراوية شاسعة تكاد تكون خالية من السكان مما يجعلها تتعرض الى نفس الخطر[٤٢] . وهذا يدعو الى زرع مستوطنات بشرية في أماكن عديدة واستثمار موارد بيئتها المحلية ومدّ شبكة من طرق النقل لتسهيل الحركة بين أرجائها وتوفير فرص العيش والسكن فيها .

وإذا أضفنا الى الخلل التوزيعي للسكان السابق ذكره وجود أقليات قومية على جانبي الحدود (العربية والأجنبية) تصبح المسألة أكثر تعقيداً حيث يسهل إمداد القيادات الانفصالية في الاقليات القومية ويغذي الروح الانفصالية لديها (كما حصل في شمال العراق وجنوب السودان) كما يغذي أطماع الدول الأجنبية المحادة للوطن العربي مثل أطماع تركيا في شمال العراق وسوريا ، واثيوبيا في السودان، وكينيا في الصومال ، وأطماع تشاد في ليبيا ، والسنغال في موريتانيا وغيرها من أطماع الدول الأجنبية ، مما يخلق فجوات في جدار الأمن القومي العربي . وهذا يتطلب تطبيق نهج جديد قائم على تمتين العلاقات بين تلك الاقليات وبقية السكان وإشاعة الروح الديمقراطية بينهم ومنح الحرية لأبناء الشعب كافة بضمنهم

أبناء الأقليات مما يقلل من حدة الاتجاه الانعزالي ويقوي الاتجاه الوحدوي مع بقية أبناء الشعب العربي .

أن عدم الانتظام في توزيع سكان الوطن العربي معايب سوقية عديدة في مناطق الكثرة والقلة على حد سواء ، لاسيما إذا كان الاتصال ضعيفا والظهير فقيراً . ومثل هذه الحالة تعاني منها كثير من الدول بما في ذلك الكبرى منها ، فضلاً عن أقطار الوطن العربي .

والتوزيع الجغرافي للموارد البشرية العربية بشكلها الحالي ليس في مصلحة الأمة بل يشكل نقطة ضعف في كيانها السياسي حيث تصعب السيطرة على كل الأطراف . وأمن البلاد الأمثل يتطلب توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة منها وجعل كل أراضيها منطقة فاعلة . إذ تزداد قوة الدولة إذا ما توزع سكانها بانتظام في جميع أجزائها ولا بأس أن يوجد قطب واحد ينسق العلاقات بين السكان في جميع تلك الأجزاء .

وعلى النقيض من ذلك إذا فقد التوازن وساد عدم الانتظام في التوزيع ، فإن ذلك يؤدي الى حدوث خلل في التركيبة السكانية كما هو حاصل في منطقة الخليج العربي مما أدى الى تعرضها لمخاطر كبيرة : حضارية واجتماعية واقتصادية وعسكرية ، إذ يشكل الوافدون الغرباء تهديداً لأرض الخليج وسكانه وهياكله الاقتصادية والأمنية . لاسيما في الأقطار التي يزيد فيها الوافدون على السكان الأصليين ، مما يجعل تلك الأقطار ناقصة السيادة والإرادة الحرة .

وهناك مشاكل سكانية أخرى يعاني منها الوطن العربي مثل ارتفاع الفقد السكاني وهجرة الكفايات العربية(*) وانخفاض أمد الحياة وارتفاع نسبة البطالة والإعالة وعدم الاستخدام الأمثل للقوى العاملة والإمكانات المتاحة وارتفاع نسبة الأمية وخاصة بين الإناث والإهدار التعليمي والمشاكل السكنية والنقل والانتقال وغيرها من الاحتياجات السكانية ، وأغلب هذه المشاكل نتيجة مخلفات قوى خارجية وداخلية لم يتمكن المجتمع العربي من التخلص منها بعد[٤٣] .

وخاتمة القول : يتطلب من الوطن العربي أن يجمع بين زيادة السكان بنسب معتدلة وتوزيعهم على أكبر مساحة ممكنة تتناسب وتوازن التنمية المكانية مع اكتساب الخبرة الفنية ودرجة عالية من التقدم العلمي ومواصلة مستمرة للركب الحضاري العالمي .

وعلى الرغم من صعوبة تحقيق ما تقدم إلا أن الوطن العربي ، حتى يضمن أمنه ، لابد أن يخطو خطوات على الطريق الصحيح ، وأول تلك الخطوات إطلاق حرية انتقال المواطن العربي على امتداد الساحة العربية وجعله يتمتع بخيرات وطنه الكبير في كل بقاعه . وكذلك إعادة توزيع السكان بصورة تتيح إمكانية استثمار موارد الوطن العربي بشكل أمثل يزيد من قوة اقتصاده ، ويرفع مستوى سكانه المعاشي ويحسن أوضاعهم الثقافية والاجتماعية إذ أن ذلك الأجراء سيعطي المنطقة العربية عمقاً سوقيا يوفر لها إمكانات الصمود ومجابهة المخاطر الخارجية لاسيما وأن الوطن العربي يتمتع بوجود تجانس قوي بين أبناء شعبه الذي لانجد له مثيلاً في دول العالم يقوم على أساس الوحدة الطبيعية للأراضي التي يعيش عليها السكان ، فضلاً عن الوحدة اللغوية التي تعد وسيلة التفاهم المشتركة وهي الشرط المهم المكوّن للأمة .

كل ذلك يتطلب التوصل الى توزيع جغرافي أفضل للسكان بين الأقطار العربية في الأمد الطويل حتى لا يتركزون في مناطق محددة تعمل على تفريغ المناطق الأخرى من السكان ، مما يحرمها من قواها العاملة وأسواقها وتعطيل مصادر دخلها ، وخلق صعوبات لاستغلال ثروتها ، وقد يعرض أمنها الى الخطر.

فأعادة توزيع السكان على المستوطنات وربط أجزائها بطرق نقل ميسورة سيحقق هدفاً عجزت عن تحقيقه أقطار عديدة ألا وهو القيام بالهجرة المعاكسة والتي تعد مشكلة المشاكل بالنسبة لها .

ينبغي أن يحقق إعادة توزيع السكان متطلبات التنمية عن طريق تكامل الموارد البشرية والطبيعية وبما يضمن تحقيق الأمن القومي وذلك بالحد من النمو الحضري ولاسيما في أحزمة البيئات الأقل نمواً حول المدن وتقليل الهجرة من الريف والمدن الصغيرة الى المراكز الحضرية الكبرى ، والاهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة بما يحقق الاستقرار السكاني والتوسع في تعمير مراكز سكانية جديدة في المناطق غير المأهولة ، مخططة بعناية وتقوم على تكامل الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية .

الهوامش والمصادر :

١ - محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، أصول علم العلاقات الدولية ، مجلد ١، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٩ ، ص ٣٧-٣٨ ، ٦٩-٧٠ .

2 - H.L. Hoskins, The Middle East. Problem Area in World Politics , the Macmillan Company , N.Y. , 1957 , P. 3 .

٣ - ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد ١٣ ، دار صادر ودار بيروت ، بيروت ١٩٥٦ ، ص٢١٢ .

٤ - محمد السيد غلاب ، حركة السكان ، سلسلة المكتبة الثقافية (رقم ١٤٠) ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٧ .

٥ - المصدر نفسه ، ص٨-٩ .

٦ - عبد المنعم عبد الوهاب ، جغرافية العلاقات السياسية ، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع بالكويت ، مطبعة دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص١٢٤ .

٧ - أمين محمود عبد الله ، دراسات في الجغرافية السياسية ، للعالم المعاصر، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٨١ .

٨ - عبد المنعم عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص١٢٤-١٢٥ .

٩ - عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، ط١ ، منشأة المعارف، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص١٣٠ .

10 - Karl Sax, The World's Exploding Population , Beacon Press, Boston , 1955 , P. 190 .

١١ - محمود وهيب لطيف ، زيادة الأنجاب ضرورة وطنية وقومية ، ندوة الأنجاب ، الاتحاد العام لنساء العراق للفترة من ١٠-١٢ تشرين الثاني ١٩٨٧، ص ٤٥ .

(*) تشير التقديرات الى أمكانية تجنيد أكثر من مليون شخص في العراق في ظروف الحرب (محمود وهيب لطيف ، مصدر سابق ، ص٤٥) .

١٢ - سعدون شلال ظاهر ، دور السكان في الوزن السياسي للعراق : دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، بغداد ١٩٩٦ ، ص٣٣-٣٤ .

١٣ - المصدر نفسه ، ص٣٣-٣٤ .

١٤ - دولت احمد صادق وآخرون ، الجغرافية السياسية ، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص١٨٦ .

أيضاً : ياسين طه ظاهر ، "السكان عامل قوة وتنمية للمجتمع ووسيلة مهمة في تحديد مستقبله" . مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٢٣ ، تموز ١٩٨٩ ، ص١٨٠ .

١٥ - جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ١٩٩٩ ، ملحق ٢/٧ ، ص٢١٩.

16- UNDP, Human Development Report 2000 , Oxford University Press , New York , 2000 , Table 19 , P. 226 .

١٧ - صباح محمود محمد ، الأمن القومي العربي ، منشورات جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨١ ، ص٦١-٦٢ .

١٨ - الباحث أعتماداً على : Demographic Year book 1995 , New York, 1997, Table (3), PP. 132-135.

١٩ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي للتنمية الزراعية لعام ١٩٩٦ ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٩٦ ، جدول ١-٢ ص١٤ .

٢٠ - عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية ، مطبعة أسعد ، بغداد ١٩٧٦ ، ص٣٢٥ .

٢١ - سعدون شلال ظاهر ، مصدر سابق ، ص٣٥ .

٢٢ - مريبعي السعتد ، "مواطن القوة والضعف في القوة العاملة العربية : دراسة تطبيقية على الجزائر" ، مجلة الجغرافي العربي ، بغداد ، العددين الثاني والثالث ، تموز ١٩٩٥ ، ص٢٣٠-٢٣١ .

٢٣ - راجع : ياسين طه ظاهر ، مصدر سابق ، ص١٨٧-١٨٨ .

٢٤ - المصدر نفسه ، ص١٨٦ .

٢٥ - عبد الرزاق عباس حسين ، مصدر سابق ، ص٣٣٦ .

٢٦ - محمد السيد غلاب ، مصدر سابق ، ص٩، ١٤ .

٢٧ - نجم عبود نجم ، آثار الحرب على القوى العاملة ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بغداد ، ١٩٨٥، ص٣٥ .

٢٨ - رسول الجابري، المنظور البعثي للمسألة السكانية ، الاتحاد العام لنساء العراق ، ندوة الانجاب للفترة من ١٠-١٢ تشرين الثاني ١٩٨٧، ص١٠.

٢٩ - المصدر نفسه ، ص ١٠-١١ .

٣٠ - نعيم ابراهيم صالح الظاهر ، سياسة بناء القوة في الأردن : دراسة في الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية الآداب / جامعة بغداد / قسم الجغرافيا ، تشرين أول ١٩٩٤ ، ص٢٨٥-٢٨٧ .

31 - H.H. Harman, Modern Factor Analysis , the University of Chicago Press , Chicago , 1970 , PP, 3-4 .

٣٢ - عبد الرزاق محمد البطيحي ، أنماط الزراعة في العراق ، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٧٦ ، ص١٦٩-١٧٠ .

٣٣ - نعيم ابراهيم صالح الظاهر ، مصدر سابق ، ص٢٨٨-٢٩٠ .

٣٤ - محمد عبد الغني مسعودي ، الوطن العربي ، دار الرائد للطباعة ، المكتبة النموذجية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٩٥ .

٣٥ - خطاب صكار العاني ، دراسات في جغرافية الوطن العربي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة بغداد ، مطبعة الجامعة ، بغداد ١٩٨٥ ، ص٤٦ .

٣٦ - عباس فاضل السعدي . "تباين توزيع السكان في الوطن العربي" ، مجلة دراسات عربية ، العدد ٦/٥ ، السنة ٢٩ ، آذار / نيسان ، ١٩٩٣ ، ص٤٧.

٣٧ - عبد الآله أبو عياش ، "التحضر في الوطن العربي ، تقييم جغرافي للبعدين الاقتصادي والاجتماعي" ، في : قراءات في الجغرافيا الاجتماعية التطبيقية، تحرير د. عبد الله علي الصنيع ، مكتبة الطالب الجامعي رقم (٦١) ، مكة المكرمة ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧ ، ص٢٢٥-٢٢٦ .

٣٨ - نعيم إبراهيم صالح الظاهر ، مصدر سابق ، ص١٢٢-١٢٤ .

٣٩ - عباس فاضل السعدي ، تباين توزيع السكان ، مصدر سابق ، ص٤٥ .

٤٠ - المصدر نفسه ، ص٦٢-٦٣ .

٤١ - صباح محمود محمد ، مصدر سابق ، ص٦٤-٦٦ .

٤٢ - المصدر نفسه ، ص٧٣ .

(*) أشارت إحدى الإحصائيات القديمة لمنظمة اليونسكو بأن أكثر من مئة ألف شخص من المتخصصين يتركون الوطن العربي الى الدول الغربية وبشكل خاص الى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا ، وإن ٧٠% من هؤلاء لا يعودون الى الوطن العربي (الياس زين، هجرة الأدمغة العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢، ص٧) .

٤٣ - مربيعي السعيد ، مصدر سابق ، ص٢٠٩-٢١٠ .

كثافة السكان في الوطن العربي
مناطق مرتفعة الكثافة ○ مدن أكثر من نصف مليون نسمة
مناطق متوسطة الكثافة ○ مدن بين ١٠٠ ألف و٥٠٠ ألف نسمة
مناطق منخفضة الكثافة ○ أقل من ١٠٠ ألف نسمة
مناطق خالية أو تكاد من السكان
١ سم = ٤٣٠ كم
شكل (١)
ايران
تركيا
البحر المتوسط
البحر الأحمر
القاهرة
أسيوط
الجزائر
طنجة
الرباط
الدار البيضاء
تونس
صفاقس
بنغازي
طرابلس
بيروت
دمشق
بغداد
البصرة
الكويت
الرياض
مكة
صنعاء
عدن
مقديشو
الخرطوم